

# وير الواقع الحقوقي عبر تنفيذ «التعهدات»

«  
هناك نضج في التفريق  
بين ممارسة السياسة  
وحقوق الإنسان

«  
إنشاء «هيئة الحقوق»  
سيعزز مسألة التثقيف  
الحقوقي

«  
بناء القدرات أولاً ثم  
رفع التحفظات وتوقيع  
الاتفاقات

«  
لجنة «تنفيذ التعهدات»  
ليست شكلية وإنما دورها  
الرقابة والاستشارة



وزير الدولة للشؤون الخارجية نزار البحراني في حوار مع «الوسط» (تصوير: عقيل الفردان)

دون تطبيقها، لذلك نحن نهدف إلى التدرج في ذلك، باعتبار أن القضية لا تقتصر فقط التوقيع على الاتفاق، وإنما أعود لأؤكد على دور بناء القدرات في ذلك، وهو الأمر الذي يستغرق وقت طويل.

ونحن على سبيل المثال طلبنا من جمعية مناهضة التعذيب (APT) أن تساعدنا في بناء القدرات حين طلبت منا رفع تحفظنا عن البروتوكول الاختياري في اتفاق مناهضة التعذيب.

□ وهل هناك توجه لدى الحكومة لرفع تحفظها عن البروتوكول الاختياري في اتفاق مناهضة التعذيب؟

« لو قارنا البحرين بدول أخرى لوجدنا أننا أفضل منها، إذ إننا نسير في خطى يمكن تطويرها حتى أفضل من الدول التي لم توقع أو تحفظت على بعض الاتفاقات.

وبالنسبة لنا في البحرين فأعتقد أن سحب التحفظ عن المادة 20 من اتفاق التعذيب يعتبر تطوراً جيداً، ولكن من المبكر الحديث عن رفع التحفظ عن البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاق.

□ ما هي الخطوات التي قامت بها الحكومة حتى الآن لتطبيق تعهدات البحرين الحقوقيّة؟

« قمنا بعدة خطوات ومن بينها عقد ورشة تعريفية بمبادئ باريس، ومؤتمر المراجعة الدورية الشاملة الذي عقد على مدى يومين قبل أسبوعين، وإنشاء قاعدة البيانات الحقوقيّة، وبناء القدرات بحسب المخرجات، إضافة إلى أمور أخرى قد يستغرق تطبيقها عامين أو أربعة أعوام.

كما أن تنفيذ جميع التعهدات عملاً ليس سهلاً وإنما يحتاج إلى جهد، والجيد في الأمر أن هناك تجاوب في تنفيذها من قبل أعضاء اللجنة الوطنية لتنفيذ التعهدات، وسيوضح دورهم قريباً كلجنة.

□ بعض أعضاء اللجنة يرون أن اللجنة «شكلية» وليس لها الدور الذي كان من المتوقع أن تقوم به ...

«اللجنة استشارية ورقابية، وهي ليست لجنة شكلية، ودورها متابعة تنفيذ تعهدات والتزامات البحرين في مجال حقوق الإنسان من خلال خطة عمل مكتوبة نحاول أن نفي بها، وهذا يعني أنه ليس هناك اختراع جديد ستقوم به اللجنة، كما أنها ليست مجالاً للنقاش في أمور خارجة عن هذا الإطار.

إذا فاللجنة تمارس دورها الرقابي للتأكد من أن المشروع سيتم في الوقت المحدد والموازنة والمخرجات المطلوبة، إضافة إلى ممارسة دورها الاستشاري، وذلك عبر تحديد الجهات وآليات تنفيذ خطة العمل، ناهيك عن الاستفادة من الخبرات الموجودة في اللجنة.

«أعتقد أن اللجنة كانت نتاجاً لهذا التقارب في وجهات النظر الذي بدأ أثناء إعداد التقرير الوطني الأول لحقوق الإنسان ضمن آليات المراجعة الدورية الشاملة. وحين عرضنا تقريرنا كحكومة والجمعيات ناقشت تقريرها هي الأخرى كانت فرصة لتداول الكثير من الأمور.

وحين تحدثنا عن التزامات وتعهدات البحرين في مجال حقوق الإنسان، تم اعتبارها من قبل الجمعيات بأنها فوق سقف قدرة الحكومة على تنفيذها، وطلبنا منهم المشاركة في تطبيقها حتى يتأكدوا من أن التعهدات ستتحول بدعمهم إلى حقيقة.

ولاشك أن خطة العمل التي وضعناها وجديتها هي التي تقرب بيننا، فنحن نريد من هذه الجمعيات التعبير عن الجانب الآخر، حتى نتمكن من تطوير الواقع، وأعتقد أننا والجمعيات أمام فرصة كبيرة لتطوير الواقع الحقوقي من خلال تنفيذ هذه التعهدات.

ويجب الإشادة ببعض الجمعيات التي حاولت النظر بصورة أوسع من الواقع، وبالتالي ساهمت مساهمة كبيرة في تعزيز هذا التعاون، وهذه فرصة للعمل معاً يبدأ بيد بغرض تطوير مفهوم حقوق الإنسان.

وحين يتم تعيين مدير لبرنامج تنفيذ التعهدات، فإن ذلك سيعطي دوراً أكبر للحكومة في التفاعل مع الجمعيات.

وصحيح أننا نجتمع كلجنة اجتماع واحد في كل شهر، ولكننا نرى في ممثلي الجمعيات أنهم عبارة عن خبرات تستوجب الاستعانة بهم، والمشاركة بأرائهم لتطوير الواقع الموجود، وطرح أفكار ربما تكون خلاقة حتى تساعد في عملية هذا التطوير.

□ البعض مازال يشكك بأن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ستري النور؟

« ننتظر أن يتم الإعلان عن الهيئة قبل نهاية العام ...

□ هل هناك توجه لدى الحكومة للتوقيع على أي من الاتفاقات التي لم توقع عليها بعد؟

« يجب أن نبني النظام المؤسسي في البحرين أولاً ومن ثم نبني عليه أية أمور أخرى، فما الفائدة من توقيع الاتفاق إذا كنا نفتقر إلى بناء القدرات والأنظمة؟

لذلك يجب أن يُنظر إلى بناء القدرات والأنظمة والقوانين ومن ثم الارتقاء.

□ هل تتجه الحكومة لرفع تحفظاتها عن أي من الاتفاقات التي انضمت أو صادقت عليها، وخصوصاً أن البعض يرى في رفع هذه التحفظات أساساً لتقدم أوضاع حقوق الإنسان في البحرين؟

« هذا الأمر قد يستغرق وقت طويل، ونحن لا نريد توقيع اتفاقات من